الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المهلة تنتهي اليوم.. و45٪ من الشركات لم تعلن نتائجها

رغم ان المهلة القانونية للافصاح عن نتائج الربع الأول من العام الحالي للشركات المدرجة بالبورصة تنتهي اليوم (الاثنين)، إلا أن نحو 80 شركة موزعة على كافة قطاعات السوق لم تعلن نتائجها، وهي تشكل 45٪ من الشركات المدرجة بالبورصة. وبلغ إجمالي ما حققته قرابة 100 شركة 465 مليون دينار بارتفاع 20٪ عن الأرباح المحققة في ذات الفترة من العام الماضي لذات الشركات المعلنة، ومن أبرز الشركات المدرجة التي لم تعلن عن نتائج الربع الأول حتى اليوم البنك التجاري.

شريف حمدي

«الأنباء» تنشر مسودة مشروع قانون الدين العام

الكويت ترفع سقف الدين لـ 20 مليار دينار والآجال حتى 30 عاماً

محمود فاروق

تنشر «الأنباء» مشروع قانون الدين العام بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه بشأن زيادة سقف الدين العام من 10 مليارات دينار حاليا ومضاعفة القيمة الى 20 مليار دينار وكذلك زيادة مدة شرائح إصدار السندات التقليدية والتورق والصكوك من 10 سنوات حاليا الى آجال تصل الى 30 عاما في مشروع القانون الجديد، وذلك وفق تعديلات أجريت على القانون رقم 50 لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام. وفي ما يلي مسودة مشروع القانون:

مادة أولى

يؤذن للحكومة، خلال مدة لا تجاوز عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، في اقتراض مبلغ لا يتجاوز 20 مليار دينار كويتي، عن طريق إصدار أذونات الخزانة أو السندات لحاملها أو صكوك أو الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية، وتتولى وزارة المالية اتخاذ إجراءات التعاقد في هذا الشأن.

مادة ثانية

يبرم القرض على دفعة واحدة أو مقسما إلى شرائح وتطرح أذونات الخزانة أو السندات الخاصة بالقرض أو بكل شريحة منه للاكتتاب العام داخل إقليم الدولة.

ويضع وزير المالية أو من يفوضه بيانا للاكتتاب في كل إصدار موضحا به عناصره الأساسية، وعلى وجه الخصوص القيمة الاسمية لأذونات الخزانة أو السندات محل الإصدار وتواريخ استحقاقها، وسعر بيع الأذونات وسعر الفائدة المستحقة على السندات ومواعيد وكيفية سداد الفوائد.

مادة ثالثة

يحدد لسداد القرض في جميع الأحوال، أجل لا يجاوز 30 عاما، يبدأ من تاريخ إبرامه متى تم على دفعة واحدة، فإذا كان مقسما إلى شرائح بدأ سريان الأجل بالنسبة لكل شريحة من تاريخ إبرام القرض الخاص بها.

مادة رابعة

يجوز لوزير المالية تفويض بنك الكويت المركزي ليقوم مباشرة أو عن طريق البنوك وشركات المال الكويتية بالعمليات التي تتعلق ببيع وإدارة أذونات وسندات القرض.

مادة خامسة

يحق لوزارة المالية، في أي وقت، شراء أذونات وسندات القرض المعروضة في السوق للبيع.

مادة سادسة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أحكام عامة

تعريفات

تصدر وزارة المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لنشر اللائحة التنفيذية في الجريدة الرسمية.

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالعبارات والكلمات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

الصكوك: يقصد بها وثائق متساوية القيمة الاسمية تمثل حصصا شائعة في ملكية حكومية قائمة فعلا أو موصوفة في الذمة من أعيان أو منافع وحقوق تشغيلية أو خدمات أو خليطا منها أو في موجودات مشروع حكومي معين أو نشاط استثماري معين تمارسه الحكومة، وذلك وفقا لصيغ العقود المعمول بها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المصدر: يقصد به جهة إصدار الصكوك وهي الشركة ذات الغرض الخاص أو المنشئ.

الملتزم: يقصد به الجهة التي ستقوم بتحصيل عوائد إصدار الصكوك وتكون مسؤولة عن سداد الدفعات بموجب تلك الصكوك.

نشرة الاكتتاب: يقصد به بيان الإصدار الذي يتضمن المعلومات والشروط الخاصة بهذا الإصدار.

مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون بالإذن للحكومة في عقد قرض عام

لما كانت أذونات وسندات الخزانة العامة والتورق والصكوك من الأدوات الاستثمارية التي يلجأ اليها عادة لتنشيط الدورة الاقتصادية والمالية، وإذ كانت الحكومة بالرغم من انتهاجها سياسة ضغط الإنفاق وترشيده إلى أقصى حد ممكن قد تكون بحاجة لإيجاد وسيلة مناسبة لتدبير ما قد تحتاج اليه من أموال لتغطية العجز في إيرادات الميزانية دون الاضطرار إلى تسييل جزء من أموال الاحتياطي العام في ظروف مالية غير ملائمة بسبب أوضاع توظيف أموال الاحتياطي العام. فقد أعد القانون المرافق للإذن للحكومة في عقد قرض عام ونص في مادته الأولى منه على التصريح لها باقتراض مبلغ لا يتجاوز 20 مليار دينار كويتي خلال مدة لا تجاوز عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وعلى أن تتولى وزارة المالية اقتراض هذا المبلغ عن طريق عدة وسائل هي إصدار أذونات خزانة بالدينار الكويتي وإصدار سندات بالدينار الكويتي في السوق المحلية والدولية بالعملة الأجنبية والصكوك والاقتراض المباشر من المؤسسات المالية ويمكن اتباع هذه الوسائل أو بعضها حسبما تراه وزارة المالية مناسبا. كما بينت المادة الثانية من المشروع أن إبرام القرض يكون على دفعة واحدة أو مقسما إلى شرائح على أن تطرح الأذونات والسندات الخاصة به أو بكل شريحة للاكتتاب العام داخل إقليم الدولة، وأناطت بوزير المالية أو من يفوضه وضع بيان الاكتتاب في كل إصدار موضحا به عناصره الأساسية وعلى وجه الخصوص القيمة الاسمية للأذونات أو السندات وتواريخ استحقاقها وسعر بيع الأذونات وسعر الفائدة ومواعيد وكيفية سداد الفوائد. ووضعت المادة الثالثة حدا أقصى لسداد القرض في ميعاد لا يجاوز 30 عاما يبدأ من تاريخ إبرامه فإذا كان مقسما إلى شرائح حسب الميعاد بالنسبة لكل شريحة من تاريخ إبرام القرض الخاص بها. وأجازت المادة الرابعة لوزير المالية أن يفوض بنك الكويت المركزي في أن يقوم مباشرة أو عن طريق البنوك وشركات المال الكويتية في إجراء العمليات التي تتعلق ببيع وإدارة أذونات وسندات القرض.

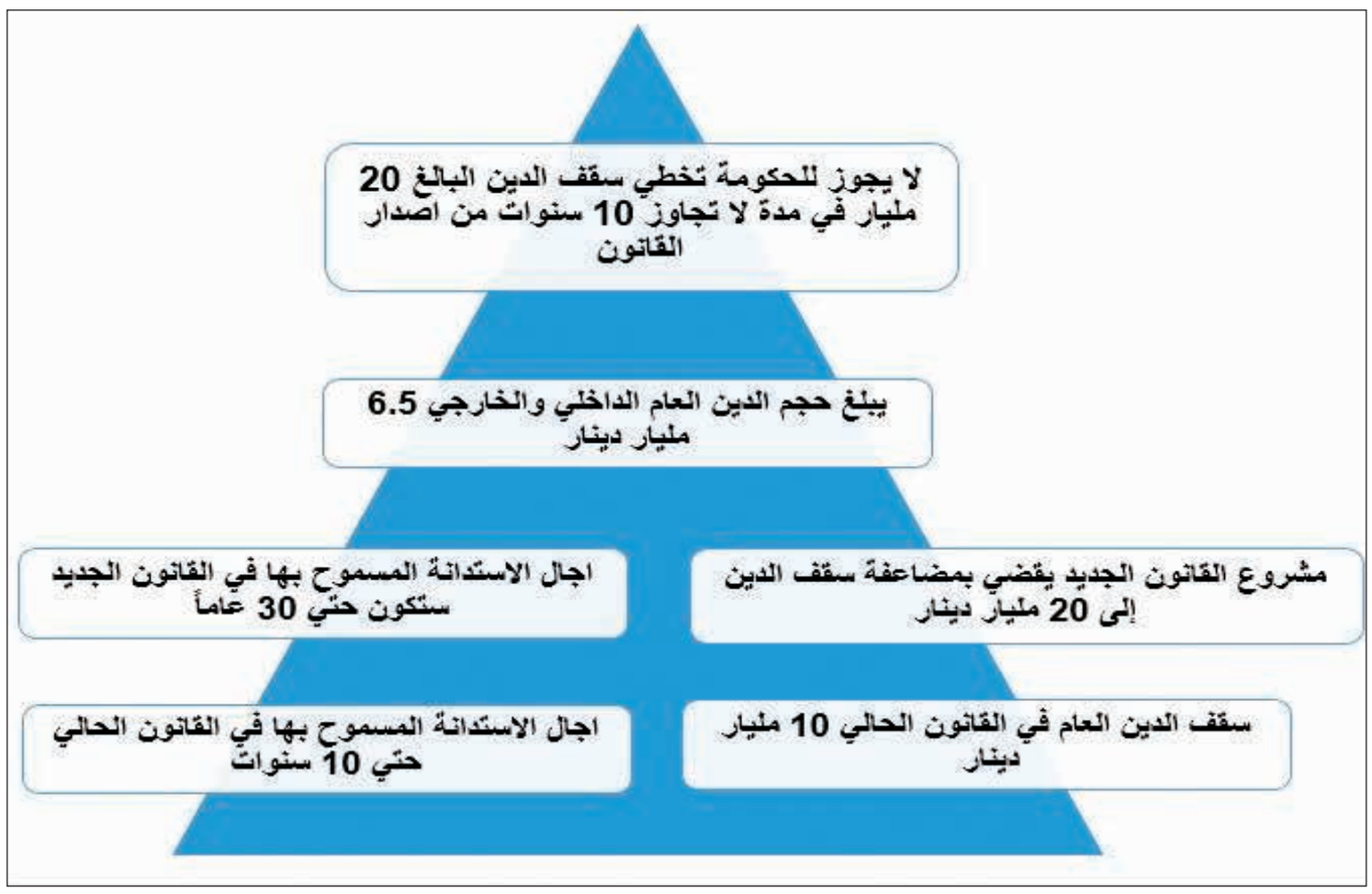

10 سنوات المدة المحددة لإصدار دين بالقيمة الجديدة من تاريخ العمل بالقانون

المشروع الجديد يتيح للحكومة الاقتراض بقيمة 13,5 مليار دينار

إضافية

6,5 مليارات حجم الاقتراض الحالي 4 مليارات محلية و2,5 مليار سندات دولية

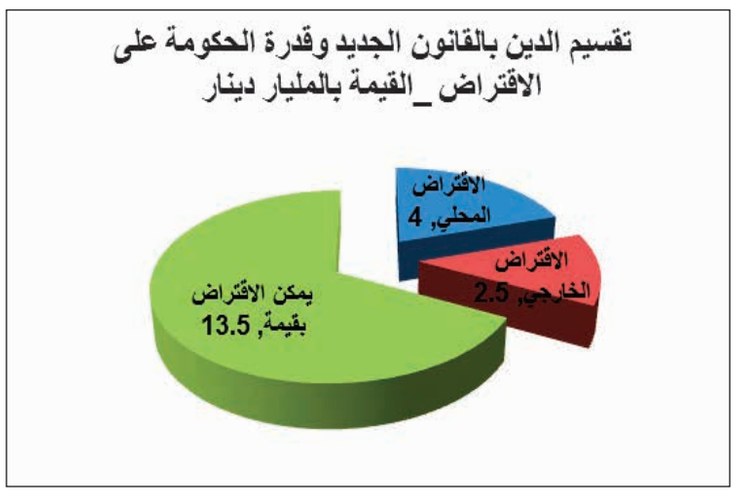

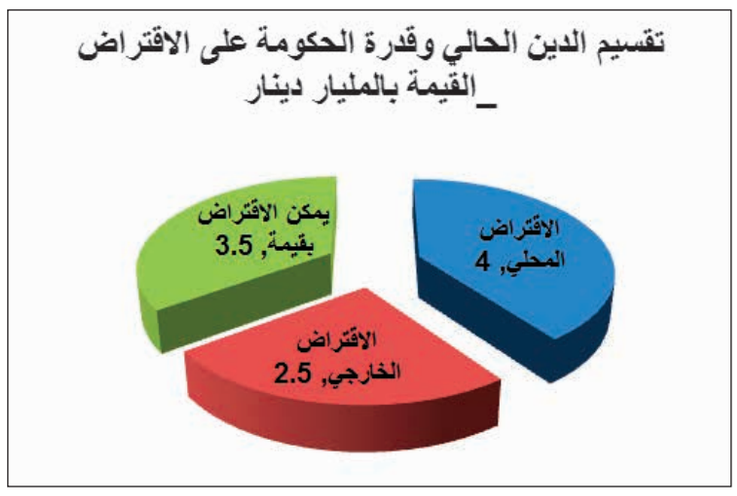

أخبار الشركات

7,9 ملايين دينار أرباح «التمدين الاستثمارية»

تراجعت أرباح شركة التمدين الاستثمارية في الربع الأول من العام الحالي 2,9٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2016. وبحسب بيان الشركة للبورصة بلغت أرباح الفترة نحو 7,9 ملايين دينار، مقابل أرباح الربع الأول من العام الماضي والبالغة 8,2 ملايين دينار. وأرجعت الشركة سبب انخفاض أرباح الربع الأول من العام الحالي إلى تراجع الأرباح الناتجة من الاستثمارات المتاحة للبيع خلال الفترة الحالية. وكانت الشركة قد حققت أرباحا سنوية للعام الماضي بقيمة 6,6 ملايين دينار، مقابل ربح قيمته 11,5 مليون دينار في عام 2015، بانخفاض نسبته 42٪.

700٪ نموا في أرباح «الصناعات»

أظهرت النتائج المالية للربع الأول من العام الحالي لمجموعة الصناعات الوطنية تحقيق نمو بنسبة تزيد على 700٪ وذلك مقارنة مع ذات الفترة من 2016. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس، أن أرباحها بلغت 3,1 ملايين دينار ارتفاعا من 386 ألف دينار. وأفادت بأن سبب ارتفاع الأرباح هو الزيادة في الإيرادات من الاستثمارات.

48٪ تراجعا في أرباح «ب ك للتأمين»

أظهرت البيانات المالية للشركة البحرينية الكويتية للتأمين تراجعا في أرباح الربع الأول من العام الحالي 47,6٪، مقارنة بأرباح الفترة نفسها لعام 2016.
وبحسب بيان الشركة للبورصة، بلغت أرباح الفترة نحو 406 آلاف دينار، مقابل 775 ألف دينار للربع الأول العام الماضي. ولفتت إلى أن سبب التراجع هو الانخفاض في الأرباح الفنية.

«ايفا» تتحول إلى الربحية بـ 235 ألف دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة الاستشارات المالية الدولية «إيفا» تحولا إيجابيا في الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بخسائر الفترة المماثلة من عام 2016.
وبحسب النتائج، بلغت أرباح الشركة خلال الفترة نحو 235 ألف دينار، مقابل خسائر 4,4 ملايين دولار في الربع الأول من العام الماضي.
وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، إن التحول الإيجابي في نتائج الفترة يعود إلى ارتفاع صافي الدخل من عمليات الفندقة والخدمات المتعلقة بها بمبلغ 1,4 مليون دينار.

«المركز المالي» يتحول إلى الربحية بالربع الأول

تحولت شركة المركز المالي الكويتي إلى الربحية في نتائج الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2017. وبحسب إفصاح المركز للبورصة، بلغت أرباح الفترة 2,2 مليون دينار، مقابل خسائر الربع الأول من عام 2016 والبالغة نحو 683 ألف دينار.وقال المركز إن الزيادة في صافي ربح الفترة تعود إلى الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

40٪ تراجعا في أرباح «العقارات المتحدة»

تراجعت أرباح شركة العقارات المتحدة بنسبة 40٪ في الربع الأول من عام 2017، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016.
وبحسب النتائج، بلغت أرباح الشركة خلال الفترة 1,1 مليون دينار، مقارنة بأرباح قيمتها 1,9 مليون دينار في الربع الأول من العام الماضي.
وأرجعت الشركة في بيان للبورصة تراجع أرباحها الفصلية إلى انخفاض ربح تحويل عملات أجنبية وارتفاع معدلات الفوائد.

«المشتركة» تتحول للربحية بـ 510 آلاف دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة المجموعة المشتركة للمقاولات التحويل للربحية في الربع الأول من 2017، مقارنة بخسائر نفس الفترة من عام 2016. ووفقا لبيان المجموعة للبورصة، بلغت أرباح الفترة نحو 510 آلاف دينار، مقابل خسائر الربع الأول من العام الماضي بقيمة 616 ألف دينار.

533٪ نموا بأرباح «الأولى للاستثمار»

أظهرت البيانات المالية لشركة أولى للاستثمار نمو أرباح الربع الأول من العام الحالي 533٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من 2016. ووفقا لإفصاح الأولى للبورصة، بلغت أرباح الفترة نحو 285 ألف دينار، مقارنة بربح 45 ألف دينار بالربع الأول من العام الماضي. وأرجعت الشركة سبب نمو الأرباح خلال الفترة إلى الارتفاع في حصص نتائج الشركات الزميلة، وزيادة أتعاب الإدارة، إلى جانب النمو في إيرادات التأجير.

طبقاً لبيانات صناديقها الاستثمارية بنهاية أبريل

«الكويتية للاستثمار» تخفف استثماراتها في «بيتك» و«زين» و«المباني»

مصطفى صالح

أظهر رصد لوحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» لأداء صناديق شركة الكويتية للاستثمار خلال أبريل الماضي، تراجع أداء جميع صناديق «الكويتية للاستثمار» البالغ عددها 4 صناديق بمتوسط تراجع 0,46٪.

وبالنظر الى صناديق «الكويتية للاستثمار»، نجد ان صندوق «الرائد الاستثماري»، الذي يستثمر بالأسهم الكويتية، قد خفف استثماراته في كل من سهم «المباني» بنسبة 2,8٪، وسهم «بيتك» بنسبة 6,7٪. فيما زاد من استثماراته في سهم «وطني» بنسبة 5,4٪، وسهم «أجيليتي» بنسبة 0,7٪، وأبقى على نسبة استثماره في سهم «بوبيان بتروكيماويات» دون تغيير عند 5٪. وقد تراجع أداء الصندوق خلال أبريل بنسبة 0,8٪.

أما صندوق «الكويت الاستثماري» الذي يستثمر بالأسهم الكويتية، فقد خفف استثماراته ايضا في سهم بيتك بنسبة 3,3٪، وزاد من استثماراته في كل من سهم «أجيليتي» بنسبة 1,6٪، وسهم «بوبيان» بنسبة 2,7٪، وهو المملوك بنسبة كبيرة لـ «الوطني»، وسهم «بوبيان بتروكيماويات» بنسبة 1,6٪. وقد تراجع أداء الصندوق خلال أبريل بنسبة 0,9٪. وفيما يخص صندوق «الأثير للاتصالات» فيستثمر بأسهم شركات اتصالات سعودية وقطرية وعمانية، بالإضافة الى سهم «بيتك» الذي خفف استثماراته به بنسبة 0,5٪، وقد جاء أداء هذا الصندوق خلال أبريل ثابتا ودون تغيير في أسعار وثيقته. أما الصندوق الرابع والأخير وهو «الهلال الإسلامي» فقد تراجع أداؤه خلال أبريل بنسبة 0,2٪، وهو يستثمر بودائع إسلامية وصناديق استثمارية أخرى.

ومن خلال الرصد السابق، يتبين ان استراتيجية «الكويتية للاستثمار» في إدارة صناديقها عمدت الى تخفيف استثماراتها في أسهم «بيتك» و«زين» و«المباني»، وبالمقابل ترفع نسبة استثماراتها في أسهم «وطني» و«أجيليتي» و«بوبيان»، وذلك وفقا لبيانات الصناديق الشهرية المعلنة بنهاية أبريل الماضي.

التغير الشهري باستثمارات صناديق «الكويتية للاستثمار» بنهاية أبريل

الصندوق	مدير الصندوق	وطني	بيتك	أجيليتي	زين	المباني	بوبيان	بوبيان بتروكيماويات
الرائد للاستثمار	الكويتية للاستثمار	٪5,4	ـ٪6,7	٪0,7		ـ٪2,8		٪0,0
الهلال الإسلامي	الكويتية للاستثمار							
الأثير للاتصالات	الكويتية للاستثمار				ـ٪0,5			
الكويت الاستثماري	الكويتية للاستثمار		ـ٪3,3	٪1,6			٪2,7	٪1,6

المصدر: وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء»